الدول الإسلامية .. نظرة ذاتية

■،،،اليوم يبدأ وزراء خارجية الدول الإسلامية اجتماعاتهم بصنعاء لمناقشة جملة من القضايا المرتبطة بأوضاع المجتمعات الإسلامية

● وليسمحوا لنا أن نقول لهم أنه ليس هناك ما يسر وما يجعلنا نظهر كتكتل يحسب له ألف حساب في معايير التفاعلات الدولية طالما تخلوا عن هذا الاستحقاق ويبدو اليوم وكأنهم أقلية من عدة آلاف ، لا وزن لهم ولا ثقل وليسوا أكثر من مليار نسمة منتشرين في كل ربوع الارض ،ويسيطرون على أهم ثروات العالم (النفط) ويدينون بأهم دين سماوي (الاسلام).

● ويشعلون كل الاجزاء الهامة والاستراتيجية من جسم العالم.. من قلبه إلى أطرافه . من محيطات وبحار وجزر ومضايق ومطارات وموانئ... الخ.

● ورغم كل ذلك فهم الفقراء ، وهم المتهمون بالإرهاب والتطرف وهم المتخلفون ، وهم الذين يتكبدون من الهزات والاضطرابات الاقتصادية.

● ومحرم عليهم التسلح النووي والجلوس على مقعد دائم في مجلس الأمن إلى جوار الخمسة الكبار.

● لكن إذا عرف السبب بطل العجب ، فالسبب في كل هذا الضعف والهوان الذي يبدو عليه حال المجتمعات الإسلامية ، هي الأنظمة الاسلامية نفسها التي جعلت وزن كل ١٠٠٠ مسلم بشخص واحد من مواطني دول العالم المتقدم.

● اليوم لا يقبل أي عذر أو أي مبرر ليظل العالم الإسلامي بهذه الوضعية الضعيفة وهناك من الفرص والامكانيات المتاحة ما تجعله أكثر قوة وازدهاراً.

● لا ينبغي أن تهيمن النظرة العاطفية على اجتماعات وزراء خارجية الدول الاسلامية أو تجعل مسار النقاشات للموضوعات يجري وكأن هناك رغبة في بلورة مواقف مضادة أمام تجمعات أو سياسات أخرى.

● فلنترك الآخرين ولنبعد عن أذهاننا أن هناك من يريد إضعاف الدول الإسلامية وتشويه الاسلام ، فكل ذلك تتحقق إمكانية معالجته بمدى اهتمام العالم الاسلامي بشؤون مجتمعاته وتعاطيه مع مختلف القضايا الوطنية والاقليمية والدولية من منطلق تحسين أوضاع الانسان المسلم اقتصاديا واجتماعيا.

وطرق تحقيق هذه المطالب تمر عبر التكامل الاقتصادي الفعال ومن خلال تنسيق المواقف السياسية وعبر الاصلاحات الشاملة التي تستدعيها ضرورات الزمان والمكان ، وليس الطاعة العمياء لما يقوله أو يفرضه الآخرون.

ومحاربة الارهاب والتطرف ليس سعياً للحصول على شهادة حسن سيرة وسلوك من الآخرين وانما نهوضاً بواجب تحقيق الأمن والاستقرار لكل مجتمع وللعالم بأسره.

● متى نرى المليار مسلم متعاضدين متعاونين كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

العريقي
alariky@maktoob.com

عرب أمريكا أكثر علماً وثروة

د. فهد الفانك

□ .. الإحصاء العام للسكان في أمريكا ، الذي أجري عام ٢٠٠٠م ونشرت نتائجه قبل أشهر ، كشف عن مفاجأة لا تخطر على بال ، وهي أن الأمريكيين من أصل عربي هم أكثر تعليماً وثروة من المتوسط الأمريكي العام. "راجع مجلة فورين بوليسي- عدد أيار وحزيران ٢٠٠٥ صفحة "٩٦ .

على سبيل المثال فإن ٤١٪ من عرب أمريكا البالغين يحملون شهادات جامعية مقابل ٢٤٪ من الأمريكيين بعامة. ومتوسط دخل الأسرة الأمريكية من أصل عربي هو ٥٢٫٣ ألف دولار سنوياً ، أي أكثر بنسبة ٦٫٤٪ من المتوسط الأمريكي العام. كما أن ٤٢٪ من الأمريكيين من أصل عربي يعملون كمدراء وفنيين مقابل ٣٤٪ من الأمريكيين على وجه الإجمال ، علماً بأن نصف هؤلاء من المولودين في أمريكا ونصفهم الآخر هاجر إليها نصفهم خلال عقد التسعينات- وحملوا معهم ثقافتهم وتراثهم.

لماذا ينجح العرب في أمريكا أكثر من نجاحهم في بلادهم الأصلية أو في أوروبا ، وما هي النتائج المستخلصة من هذه الحقيقة المفاجئة؟.

يقول المعلقون إن هذه الصورة تدين أوروبا التي لا تعطي العربي فرصة عادلة للعمل والنجاح ، كما هي حال عرب فرنسا مثلاً ، وأنها تدين الحكومات العربية حيث تعيش شعوبها في فقر وتخلف ، وتبرئ في الوقت ذاته ساحة الثقافة العربية والتراث الإسلامي من مسؤولية نشر التخلف ، والحيلولة دون التحديث والتطور والتفوق ، وخلق قوى عاملة عالية الإنتاجية ، والانفتاح على الجديد ولو كان قادماً من الغرب.

ليس غريباً والحال هذه أن لا يزيد الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي بأسره ، بما فيه إنتاج البترول عن الناتج المحلي الإجمالي في بلد أوروبي متوسط مثل إسبانيا.

من المحتمل أن تكون هناك عوامل معينة أدت إلى جعل المهاجرين العرب إلى أمريكا من نوعية أفضل بسبب سياسة التجنيس الأمريكية التي تحابي المتفوقين في ميادين اختصاصهم ، ولكن هذا لا ينطبق على العرب فقط بل على المهاجرين إلى أمريكا من جميع الأجناس.

السبب الأرجح هو أن العربي يستفيد من الفرص المتاحة له في بلد المؤسسات والقانون ، مما لا يتوفر له في وطنه الأصلي.

مؤتمر صنعاء الإسلامي والمصير الواحد

خالد الصعفاني

■،،، كان الله في عون الأشقاء من دولنا الإسلامية الـ ٥٦ المجتمعين في الدورة الـ٣٢ لوزراء خارجية تلك الدول في اجتماع صنعاء أو قمة صنعاء التي تنعقد للمرة الثانية في بلادنا، بلد الإيمان والحكمة «اليمن».

ندعو لهم بذلك وهم في لقائهم الأخوي والحواري لأن الأجندة التي تنتظر مناقشاتهم وافكارهم وقراراتهم ليست هينة ولا عادية ولا حتى طارئة لأن ما يشتكيه الوطن الإسلامي ينغص على الأوفياء صفو حياتهم ويقض مضاجع كل مخلص ومنتمي حق لهذه الأمة العظيمة.

محاور كثيرة تنتظر وأخرى على الدرب واعدة الأمر الذي يجعل المهمة شاقة والمطالبة بأكثر مما نستطيعه وتدعم تحقيقه إمكانياتنا خروجاً عن الواقع والمنطق إما بداعي العاطفة الملتهبة أو الحديث الأجوف الخالي من الوعي أو المصداقية وكلاهما غير مفيد.

تابع معي عزيزي القارئ كم من القضايا السياسية تثري المحور السياسي في اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية بصنعاء، فلسطين والمسجد الاقصى وهي القضية المحورية والفصل في قوام أمتنا، والعراق وجنوب السودان وما استحدث في «دارفور» بدواع وأياد خارجية ، ثم قضايا الاقليات المسلمة في بعض دول الشرق الآسيوي والشرق الافريقي وأزمة الغذاء في نيجيريا والتشاد، وغيرها من مشاكل الجيرة بين أقطار ما يجمعها أكثر بكثير مما يدعو لتفريقها، وأخيراً وليس آخراً ما يفترض أن يكون عليه مجتمعنا الإسلامي في المحافل الدولية من أجل التمثيل المأمول لهذه الدول وهذا الحجم من السكان في تلك المحافل التي ترسم حياة الناس في العالم دون الالتفات إلا لمن كان تمثيله ثقيلاً وقوله أيضا ثقيلاً.

وفي المحور الاقتصادي نجد هموما لا تقل في الأهمية عن التحديات السياسية، والمطلوب فيها السير قدما على طريق أن نبدأ «التسوق» في إطار السوق الإسلامي الواحد وهي خطوة مهمة وتعمل دورها في قوام اقتصاديات بلداننا حاضراً ومستقبلاً .. ثم السياسات المطلوبة إزاء بعض المشاكل الخطيرة التي تواجه حاضرنا وأجيالنا في مجالات الغذاء والصحة، أي في مسألة الحياة والموت ، وأيضا الحلول اللازمة والسريعة لمشاكل الفقر والعوز لدى بعض الدول أو بعض الاقليات المسلمة في دول بعينها، وأخيراً وليس آخراً أيضا طرق بناء الصناعة والتجارة على الطريقة الاسلامية التي لا تتناقض بعض مدخلات معادلاتها مع المركبات التي استخدمها باقي عباد الله ، وهي شئون تتصل بحاضر أمتنا ومستقبلها الذي يجعل تحدي اليوم أماً لتحديات أخرى أوسع وأعمق في الغد وما بعده.

ثم تأتي القضايا الاجتماعية والثقافية الأخرى التي تحمل في جوفها الكثير من الشكاوى والتحديات ويأتي منها قضية وعي أجيالنا ببلدهم الإسلامي الكبير وتراثهم الغني في المجال الديني والتاريخي والثقافي، وهي مسألة غاية في الأهمية والخطورة لأنها تتعرض منذ فترة ليست بالقريبة لهجمة ليس المسؤول عنها الآن، ثم قضية الإعلام الإسلامي الذي نعول عليه في مسألة إيصال خطابنا الوسطي للآخر في الشرق أو في الغرب هذا الإعلام وهذا الخطاب سيستطيعا قول مالم نقله والوصول إلى حيث لم نستطع الوصول وبالتالي لن يضحك علينا إعلام الآخرين ولن يتفوق علينا على الأقل في مسألة التعبير عن الأوضاع والأحوال التي تعتمل في داخل هذا الكيان المسلم، وليكن دليلنا في هذا قول رسولنا الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم «من حفظ لغة قوم أمن مكرهم» ومن التحديات التي تواجه الأمة وتنتظر ملف قمة صنعاء أيضا قضايا صغيرة وأخرى كبيرة تهم أوضاع الجاليات المسلمة في دول الغرب وتحتاج لرؤية وموقف إسلامي موحد وهي لاتبدأ بقضية أوقات الصلاة وفتاوى وقت الصوم ولا تنتهي بما قد تلاقيه هذه الجاليات من مضايقات أو تحجيم لحقوق ممارسة الشعائر أو اللبس أو غيرها.

أخيراً

● القضايا كثيرة وأكثر من الهم على قلب، وهي تنتظر معالجات وقرارات القمم الاسلامية المتتالية، ولا يمكننا هنا إغفال قضية اللغة العربية التي هي أحد بناءات الأمة المسلمة (السكان والجغرافيا والتاريخ والدين) هذه اللغة وهي لغة القرآن تنتظر الكثير وستبقى قاسماً مشتركاً أعظم بين كل مؤمن بالقرآن وناطق به.

اجتماع صنعاء يأتي في وقت حاسم ويشهد بملف مشبع بالكثير من اللازم مناقشتها ليعطي هذا الاجتماع في أرض الحكمة اليمانية لبنة مهمة قبل قدوم قمة الدول الإسلامية الطارئة المقرر لها مطلع ديسمبر القادم ، ومع كل تلك الهموم المنظورة والأوجاع المعاشة على الإعلام المحلي والعربي أن يواكب القمم العربية أو الإسلامية بالصورة التي تدعم وتخدم لأن ما ينتظرنا يستلزم عمل الجميع وقبل أن نجلد المؤتمرين نسأل عن ما أنتجه هذا الإعلام من أجل القضايا الإسلامية التي سلف التأشير عليها..!!

الدبلوماسية اليمنية بين المرونة والتحديث

الدكتور/ أحمد علوان ملهي

● السياسة الخارجية هي انعكاس أو مرآة للسياسة الداخلية .. وأصبح المفهوم الجديد أكثر عمقاً وسلاسة مما هو شائع، ونستطيع أن نوجز ذلك بأن السياسة الخارجية بشيء من البساطة هي لغة التواصل بين الدول وأممها وشعوبها، وهي لغة للتقارب التي بواسطتها تتجسد المصالح بكافة أشكالها ولاتقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط حيث ساد هذا المفهوم ردحاً من الزمن في أذهان الكثير، وإنما تشمل ميادين عديدة منها العلمية، الثقافية، الصحية، الاجتماعية، الرياضية، العسكرية، الأمنية ...والخ، بهدف إيجاد أرضية صلبة وأسس متينة للمزيد من التفاهم وخلق نماذج لعلاقات تجذب إليها دولاً وشعوباً أخرى، تخرج عن نطاق العلاقات الثنائية إلى مجالات واسعة وهي علاقات التعددية، إذن نحن أمام مفهوم جديد أخذ يتعاطى مع الواقع الجديد الذي فرضته ظروف أيضاً جديدة، منها التطور السريع في مجال الاتصالات التي قربت الدول والشعوب من بعضها البعض وأصبحت المعلومة في متناول من يريدها .. وببساطة متناهية فإن لغة التواصل عبر قنواتها الصحيحة حلت الكثير من الصعوبات التي تراكمت من العلاقات السابقة وفتحت آفاقاً من التعاون لتنعم الشعوب والأمم بخيرات التقدم العلمي وبتبادل الزيارات وتستفيد من بعضها بنقل الخبرات والمعارف، على الرغم من وجود صراعات خفية بين صناع القرار، وهي منطقية، بين العقليات المتجمدة التي اعتادت السيطرة والهيمنة وبين تلك المتفتحة والطالبة بإلحاح الحصول على مكاسب لخير الإنسان بغض النظر عن عرقه ولونه، ومعتقداته والرفع من مستوى معيشته وإيقاف الصراعات والتوجه نحو التنمية والتطور، إلى حين تبلور الرؤية الأخيرة والتي تقودها منظمات المجتمع المدني لتشكل عوامل ضغط للحصول على مزيد من الانفتاح وهي الجوهر الأساسي في لغة التحاور، فلا توجد دولة تعيش بمفردها، بعزلة عن جيرانها مهما كانت قدراتها وإمكانياتها الذاتية ولا يمكن لها الاستغناء عن محيطها الاقليمي أو الدولي وأصبحت الضرورة تقتضي إيجاد سبل لتأسيس علاقات وفتح قنوات اتصال، ومن هذه القنوات إنشاء جهاز مركزي متحرك لتنفيذ ما لدى القيادات السياسية من استراتيجيات مرحلية وبعيدة المدى لتحقيق أهدافها التي رسمتها لنفسها وحددتها دساتيرها الوطنية والتزاماتها الدولية .. أي بمعنى آخر أن كل دولة تملك حرية قرارها واستقلالها الوطني تحرص كل الحرص على تسمية إحدى وزاراتها السيادية في حكوماتها بوزارة الخارجية، التي من خلالها يتم التواصل مع الدول الأخرى لتشكيل المجتمع الدولي الجديد، المترابط في المصالح المتداخلة، إذن التعريف الجديد يتناقض مع ماكان سائداً بأن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية، أي نهوض تحرزه السياسة الخارجية يكون أصلاً قائماً على القوة الاقتصادية لهذه الدولة أو تلك، بمعنى آخر أن هناك دولاً عديدة ذات اقتصاديات لاتذكر تم تهميشها لأنها ترزح تحت المعاناة الدائمة، وأعطيت لها أدوار تكميلية وهي تستند في حركتها الدبلوماسية فقط على الاستجداء من الدول المانحة والصناديق الدولية للحصول على بعض المعونات والديون والقروض لتمويل مشاريعها التنموية، التي نادراً ماترى النور .. والدلائل عديدة على أن السياسة الخارجية لبعض تلك الدول النامية هي أكثر حركة وفعالية من قوتها الاقتصادية نظراً لارتباطاتها بدوائر خارجية حسب مصالحها، تقوم بتغطية نواقصها وفقاً لما تقتضيه المواقف في المحافل الدولية ولا تعكس سياساتها الداخلية، والتعريف الذي نحن بصدده يعطي تلك الدول حقوقاً أكثر، بحكم الظروف الجديدة التي أصبحت تفرض نفسها لتعزيز التعاون الدولي التي تخطى الحدود السياسية للإقليم أو أقاليم الأطراف المشاركة ويتم استيعابها في كيانات اقتصادية كبيرة تغطي مساحات جيوسياسية بأبعاد عسكرية، أمنية، علمية، ثقافية، بيئية ....الخ.

ونحن في الجمهورية اليمنية لانخرج عن هذا الإطار فقد نصت المادة(٦) من دستورنا الوطني على تأكيد الدولة العمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة، ومنحت المادة (٠١١) من الدستور الصلاحية لرئيس الجمهورية بصفته الدبلوماسي الأول أن يمارسها ويرعاها في مجال السياسة الخارجية لتجد تلك المبادئ والأهداف النبيلة الواردة في روح نص المادة (٦) طريقها نحو التطبيق.

إن الجمهورية اليمنية دولة اختطت لنفسها سلوكاً حضارياً في التعامل ضمن حركتها الدبلوماسية مع الآخرين والتي تقوم على ثوابت بعدم استعداء الآخر واعتماد الحوار الصادق للوصول إلى حلول سليمة يغلب عليها طابع التصالح والوفاق، عملاً بمبدأ لاضرر ولا ضرار مجسداً تقاليد راسخة ومتينة نابعة من أصالة هذا الشعب الذي عانى في الماضي الكثير فأصبح تواقاً للخروج من العزلة التي فرضت عليه، ومن تلك المعاناة توصل إلى قناعة بأن طريق الدبلوماسية الهادئة بالحوار الصادق هي المسار الصحيح لمعالجة القضايا العالقة التي طال الأمد في وضع تصورات لحلول نهائية لها وتمثلت بحكمة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح، الذي جعل من الحوار ومن لغة التواصل فناً ممكناً لأكثر القضايا تشعباً وتعقيداً وهذه المنهجية وإن كانت تتطلب الكثير من التأني وضبط النفس وعدم التسرع بالردود غير المدروسة، إلا أنها تؤتي ثمارها بإرساء مبادئ احترام الآخر وفتح مجالات عديدة للتعاون لدول الجوار فيما بينها.

المادة الأولى من دستور الجمهورية اليمنية عززت الانتماء اليمني إلى محيطه العربي والإسلامي، كجزء من تلك الأمة العريقة عربياً وإسلامياً .. فالهموم مهما تنوعت فهي مشتركة وقضاياها هي من القضايا الأساسية للشعب اليمني، ولا ننسى بأن اليمن دولة مؤسسة مع شقيقاتها العربية لجامعة الدول العربية، شاركت وساهمت في العديد من الفعاليات العربية، ولم تتردد في التوقيع على معاهدة الدفاع المشترك، واتفاقية التعاون الاقتصادي واتفاقيات أخرى في مجالات ثقافية، إعلامية وصحية ....الخ، مؤكدة انصهارها في بوتقة الجسد العربي، فقدمت اليمن كل غالٍ ونفيس بالمال والرجال والتضامن والتآزر بطوابير الشهداء مع كل القضايا العربية وبالأخص قضية العرب الكبرى قضية فلسطين.

وعندما اجتاح الوهن الجسد العربي بفعل عوامل داخلية وخارجية انبثقت المبادرة اليمنية التي أطلقها الأخ رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح لتصحيح المسار العربي لدك الأخطار المحدقة بأمتنا العربية والإسلامية، إيذاناً بحدوث انفراج لتفعيل العمل العربي المشترك، بغض النظر الأخذ بها كاتحاد للدول العربية أو كجامعة للدول العربية بصورتها وحلتها الجديدة التي تتطلب التغيير للارتقاء بالعمل العربي.

وبهذه الروح أيضاً أكدت اليمن انتماءها إلى الإسلام كعقيدة وكممارسة بانضمامها إلى منظمة المؤتمر الإسلامي ومشاركتها في كافة المحافل الدولية بطرح القضايا العربية والإسلامية ذات الأهداف المشتركة كمبدأ أساسي للتضامن الإسلامي ولم تكن غائبة في دعم حركات التحرر الإسلامية في كافة بقاع المعمورة.

لم يؤد ذلك النشاط بحصر الدبلوماسية اليمنية في عالمها العربي والإسلامي فقط وإنما أدى ذلك إلى تعميم سياسة الانفتاح على العالم الخارجي، منطلقة من التزامها دستورياً بميثاق الأمم المتحدة فأعطاها ذلك الالتزام حرية الحركة والتواصل مع الدول الأخرى فأسمعت صوتها في المحافل الدولية كصوت للتعقل بنبذ النزاعات وحل الخلافات بالحوار المباشر والتوجه نحو برامج التنمية والبناء وتطوير الامكانيات والقدرات الذاتية بالاستفادة من خبرات الآخرين ودعم سبل تعزيز الديمقراطية وتهيئة المناخات الصحية والبيئية وإنشاء الأطر المؤسسية للعمل بمبادئ حقوق الإنسان ...الخ.

كان لصانع القرار السياسي في الجمهورية اليمنية دور مميز بالتوقيع عى مذكرة التفاهم مع المملكة العربية السعودية الشقيقة في فبراير عام ١٩٩٥م، برهن بذلك على وعي كامل بكل الأمور المحيطة بالمنطقة وحولها بنضج إلى خطوة إيجابية تعزز التعاون المتبادل وتخدم أمن واستقرار المنطقة وكان قد سبق ذلك حل الخلافات الحدودية مع سلطنة عمان الشقيقة، الذي اكتسبت منه الدبلوماسية اليمنية أرضية صلبة لفتح الحوار الصادق والجدي مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية.

وعلى قدر كبير من المسؤولية أيضاً كانت توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية للدبلوماسية اليمنية باللجوء إلى التحكيم الدولي لحل الخلاف الحدودي البحري مع اريتريا .. وكانت الجمهورية اليمنية السباقة في المنطقة بتغليب العقل والحوار على الاعتماد واللجوء إلى أساليب الغاب.

بهذه اللمحة السريعة حاولت قصار جهدي اختزال القضايا في إطارها الاقليمي ولم أتعرض إلى التفاصيل والقضايا الدولية التي خاضتها الدبلوماسية اليمنية وحققت فيها نجاحات وأجد نفسي بأسطر قليلة متبقية التحدث عن توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية إلى وزارة الخارجية للإرتقاء بالعمل الدبلوماسي ليتماشى مع طموحات القيادة السياسية لتحقيق إنجازات ملموسة لتجسيد الدور المطلوب في نطاقها العربي والإقليمي والدولي وشكلت فرق العمل لاستكمال المهام المطلوبة.

ونأمل أن تجد توصياتها طريقها إلى التنفيذ لأنها تشكل قوة دفع جديدة تتكامل مع تصورات وطموحات التصور الجديد.

عموماً يعود نجاح الدبلوماسية اليمنية إلى نضوج القيادة السياسية ممثلة بشخصية الرئيس علي عبدالله صالح التي واجهت التعقيدات والصعوبات الداخلية والإقليمية على مدى سنوات طوال اكسبتها خبرة ودراية مكنتها من حل الصعاب بأسلوب عصري مغاير لمفاهيم سالف العصر والزمان.

ينتابني حزن عميق لما يجري في أرض الرافدين من قتل ودمار للأبرياء الذين ينشدون الحرية .. فوقفة عز وإجلال لشهداء الفلوجة والبصرة وبعقوبة والنجف وتكريت وكربلاء من أقاصي الشرق والغرب والجنوب وشمال العراق لافرق بين سنة وشيعة في مقاومة جيش الاحتلال . نبتهل إلى الله عز وجل أن يتغمد شهداء العراق بواسع رحمته، ولا حول ولا قوة إلا بالله .. ولا يحمد على مكروه سواه، في ظل هذه العتمة في بلادنا العربية .. ألف رحمة للجميع.

من المسؤول؟!

علي محمد قائد

□ .. لم يعد مقياس التقدم بما تمتلكه الشعوب والدول من ثروات طبيعية وقوة الجيوش والعتاد الحربي إنما أصبح مقياس التقدم هو العلم ومقدار الاهتمام بهذا الجانب الهام الذي يتوقف عليه تقدم وازدهار الدول، فالدول تختلف في مقدار تقدمها وفقا لتطور العملية التعليمية والتربوية فيها لأن العلم هو المفتاح السحري للدخول إلى عالم الاختراعات والتكنولوجيا والابتكارات والتنمية الشاملة.

وبلادنا والحمد لله تشهد نهضة تعليمية واسعة متمثلا ذلك في بناء آلاف المدارس التي تقدر بأكثر من ١٦ ألف مدرسة وأكثر من ربع مليون كادر تربوي ولكن إلى متى سيظل الاهتمام بالجانب الكمي بينما هناك قصور بالجانب الكيفي، وأنا هنا لا اتعمد في اتهام أحد بالقصور فالقضية عامة والواقع الذي نريد اصلاحه من مستوى طلابنا شاهد اثبات على ذلك، فالمستوى التعليمي والتربوي ليس عند المستوى المطلوب الذي من المفروض أن يواكب مجمل النفقات والمنجزات التعليمية.

فمعظم طلاب المرحلة الدراسية الأولى لا يجيدون القراءة والكتابة ويظلون على هذه الحالة حتى ينتقلون إلى مراحل متقدمة وهنا المشكلة وهو انتقال طلاب من صف إلى صف وهم غير قادرين على القراءة والكتابة، ولا اعرف كيف يتم الاهتمام فقط بالحصول على النجاح .. بهذه الطريقة فإن الطالب عندما ينتقل إلى مراحل دراسية متقدمة فإنه سيجد نفسه غير قادر على التعامل مع مواد دراسية جديدة وسيكون الفشل والاحباط ملازما له.. فالمعلم المتخصص يكون مليئا بالحماس بعد تخرجه من الجامعة حتى يطبق ما تعلمه خلال سنوات الدراسة ولكنه يجد نفسه يتعامل مع طالب في المرحلة الثانوية غير قادر على اجادة القراءة والكتابة بشكل سليم ويجد نفسه في مأزق ويتساءل هل يترك المنهج ويرجع الى تعليمهم الحروف الابجدية، ولكنه يجد نفسه ملزما بخطة سير الدراسة ولا يجد بوسعه إلا قول «عليه العوض ومنه العوض» .. فلماذا لا يتم التركيز على إكساب طلاب المراحل الدراسية الاولى مهارات القراءة والكتابة حتى يكون ذلك الدافع القوي العامل الحافز للطلاب في اجتياز سنوات الدراسة بنجاح .. ولعل المجاملات والوساطات وسلوك طريق الغش يلعب دوراً هاماً في نجاح من لا يستحق النجاح فما الفائدة ان يكون هناك طالب في الصف الثالث الثانوي وهو غير قادر على فهم سؤال الاختبار أو قراءة سؤال مادة اللغة الانجليزية أو معرفة الصيغة الكيميائية لأي مركب كيميائي؟ بل البعض لا يجيدون قراءة جملة عربية وما نتيجة ذلك؟

نتائج مأساوية من أبرزها هروب معظم الطلاب من المدارس وسلوكهم طرقاً لا تناسب وضعهم وسنهم .

وأتساءل ما هو مصير طلاب خريجي الثانوية الحاصلين على معدل اقل من ٧٠٪ وهو المعدل الذي لا يمكن الطالب من الالتحاق بالجامعة ؟

واتساءل ايضا: لماذا لا يتم الاهتمام بطلاب المراحل الدراسية الاولى وذلك من خلال توفير معلمين اصحاب خبرة وكفاءة وقدرة على التعامل مع الطلاب خاصة وان معظم معلمي الصفوف الأولى يحملون الشهادة الثانوية فقط ؟

وماذا ستغير دورة تدريبية لمعلمي الصفوف الاولى لمدة اسبوع ؟ وكيف يتم تقويم المعلم داخل المدرسة خاصة وان بعضهم لا قدرة له على التدريس والاهم فقط هو استلام الراتب آخر الشهر والطلاب لهم الله؟

متى سيفهم الجميع أن العملية التعليمية والتربوية في بلادنا هي الطريق السليم والقويم لبناء جيل الوطن والذي تقع مسؤولية بنائه على اعناقهم ؟

ومن المسؤول عن هذا الوضع ؟